سوريا: مركز الجغرافيا وصانعة التوازنات
في الشرق الأوسط الجديد

م. محمد صادق |27.10.2025

1. الموقع الجغرافي – البوصلة التي لا تهدأ

سوريا لم تكن يوماً مجرد مساحة على الخريطة، بل قلب الشرق الأوسط النابض، ومفترق طرق بين القارات والبحار والكيانات السياسية المتنازعة.

فمن الشمال تمتد حدودها مع تركيا، بما تحمله من ملفات كردية معقدة وتقاطعات مصالح بين أنقرة وموسكو وواشنطن.

ومن الشرق، العراق، عمق الطاقة والنفط، وممر استراتيجي نحو الخليج وآسيا.

أما الجنوب، فيتصل بالأردن وفلسطين، حيث تتشابك معادلات الأمن الإقليمي بين العرب وإسرائيل.

وفي الغرب، البحر الأبيض المتوسط، المنفذ البحري الذي جعل من سوريا هدفاً دائماً للتنافس الدولي على الموانئ والمواقع البحرية الحيوية.

هذه الجغرافيا لم تمنح دمشق فقط مركزية جغرافية، بل شرعية استراتيجية؛ فمن يملك قرار دمشق يملك قدرة التأثير في محيط يمتد من الخليج إلى المتوسط. وهنا تكمن أهمية سوريا كـ **"مفتاح التوازن"** في معادلات القوة الإقليمية.

2. التحالفات الإقليمية والدولية – تقاطع المحاور الكبرى

سوريا اليوم ليست مجرد دولة خارجة من حرب طويلة، بل ساحة التقاء مصالح القوى الكبرى، وميدان اختبار لتوازن الردع بين المحاور المتنازعة.

أ. المحور الروسي – الإيراني

روسيا ترى في سوريا قاعدة ارتكاز استراتيجية على المتوسط، تؤمن مصالحها العسكرية والاقتصادية وتعيد حضورها العالمي بعد عقود من الانكفاء.

أما إيران، فتنظر إلى سوريا كجسر جيوسياسي نحو لبنان والبحر، وضمانة لاستمرار محور المقاومة في وجه إسرائيل.

بالنسبة للدولة السورية الجديدة، فإن الحفاظ على هذه التحالفات دون الارتهان الكامل لأي طرف سيكون أحد أعقد التحديات وأدق الموازين.

ب. المحور التركي – الغربي

تركيا تعتبر الشمال السوري امتداداً لأمنها القومي، وتخوض عبره معركتها ضد الانفصال الكردي، وتسعى لتأمين خطوط طاقة تربطها بأوروبا.

أما الولايات المتحدة وأوروبا، فترى في سوريا ساحة لاحتواء النفوذين الروسي والإيراني، وضمان مصالح إسرائيل وأمن الطاقة في آن معاً.
بين هذه القوى، تقف سوريا كدولة تسعى لإعادة فرض سيادتها وتوظيف موقعها بدل أن تكون مجرد ميدان صراع عليها.

ج. المحاور العربية
العودة العربية إلى دمشق لم تعد ترفاً سياسياً بل ضرورة استراتيجية.
السعودية والإمارات تعملان لإعادة التوازن العربي في وجه المحاور الإقليمية، في حين تمسك مصر والأردن بخط الاعتدال والاستقرار الحدودي.
إعادة سوريا إلى عمقها العربي تمثل بالنسبة للدولة الجديدة بقيادة أحمد الشرع أحد ركائز استعادة الدور الإقليمي المتزن.

3. التحولات والتكتلات الجديدة
الشرق الأوسط يشهد اليوم تفكك التحالفات التقليدية وصعود أنماط جديدة من العلاقات القائمة على المصالح المباشرة.
نرى تحالفات غير معلنة بين إسرائيل ودول خليجية ضد النفوذ الإيراني، وتفاهمات روسية–تركية تُدار ببراغماتية عالية داخل الأراضي السورية.
وفي الداخل السوري، بدأت ملامح توازن جديد تتشكل بين المركز والمناطق، بما يعكس سعياً نحو إدارة محلية مرنة تحافظ على وحدة الدولة دون العودة إلى المركزية الصلبة القديمة.
كما لم يعد الصراع مقتصراً على الدول، بل دخلت على الخط قوى غير نظامية، من ميليشيات محلية إلى إدارات ذات طابع شبه مستقل، مما أضاف طبقات معقدة على مشهد النفوذ والسيادة.

4. المشهد الأمني والعسكري – معادلة الردع والتوازن
روسيا رسخت وجودها العسكري عبر قواعد بحرية وجوية استراتيجية، تمنحها القدرة على التأثير في موازين القوى الإقليمية.
إيران طورت منظومة نفوذها عبر شبكة ميليشيات وقواعد لوجستية تربط طهران ببيروت عبر الأراضي السورية.
في المقابل، تواصل الولايات المتحدة وإسرائيل مراقبتهما الدقيقة وتحركاتهما الموضعية للحفاظ على خطوط الردع ومنع تشكل تهديدات جديدة.
أما تركيا، فتبقي قواتها في الشمال كدرع استباقي ضد الكيانات الكردية.

في ظل هذه التعقيدات، تسعى القيادة السورية الجديدة إلى إعادة بناء جيش وطني موحد يوازن بين متطلبات الدفاع والسيادة وبين الواقعية السياسية في التعامل مع القوى الكبرى.

5. سوريا كمفتاح لإعادة رسم الشرق الأوسط

من يسيطر على الجغرافيا السورية يملك القدرة على التحكم في خطوط الطاقة والممرات التجارية، وعلى التأثير في قرارات الحرب والسلم في المنطقة.
استقرار سوريا يعني توازناً في العراق ولبنان والأردن، ويؤثر مباشرة على أمن تركيا والخليج.
ولهذا، فإن الدولة السورية الوليدة تدرك أن استعادة الدور لا تمر عبر الشعارات، بل عبر بناء توازن عقلاني يضمن السيادة دون عزلة، والانفتاح دون تبعية.

6. الاقتصاد الجيوسياسي السوري، من الجغرافيا إلى الاقتصاد

رغم أن الصراع في سوريا اتخذ طابعاً عسكرياً وسياسياً خلال العقد الماضي، فإن جوهر التنافس الدولي حولها يبقى اقتصادياً–جيوسياسياً بامتياز.
فموقع سوريا على تقاطع خطوط الطاقة والممرات التجارية يجعلها عقدة عبور محتملة بين آسيا وأوروبا، عبر مشاريع الغاز والنفط والطرق البرية والموانئ المتوسطية.
ميناء طرطوس الذي تستخدمه روسيا، والمرافئ الساحلية الأخرى، يمكن أن يتحول إلى مركز لوجستي محوري يربط الخليج بالمتوسط عبر شبكة نقل برية وموانئية متكاملة.
كما أن موقعها بين تركيا والعراق والأردن ولبنان يمنحها القدرة على لعب دور **"الممر الإقليمي الآمن"** في تجارة الطاقة والغذاء، خصوصاً إذا أعادت الدولة بناء بنيتها التحتية وربطت اقتصادها بالمبادرات الإقليمية مثل **"الحزام والطريق"** الصينية و**"الربط العربي"**.
اقتصادياً، لا يمكن فصل إعادة الإعمار عن هذه الرؤية، إذ يشكل جذب الاستثمارات العربية والآسيوية في البنية التحتية والطاقة واللوجستيات الركيزة العملية لعودة سوريا إلى دورة الاقتصاد الإقليمي، وتحويلها من ساحة حرب إلى بوابة عبور للفرص

7. السيناريوهات المستقبلية: بين الدولة الوطنية والتوازنات الإقليمية

رغم تعقّد المشهد السوري وتشابك مصالح القوى الكبرى والإقليمية، يمكن قراءة المسار المستقبلي للبلاد ضمن ثلاثة سيناريوهات استراتيجية رئيسية، تمثل أطراً محتملة لإعادة تشكل الدولة السورية ودورها في الشرق الأوسط.

السيناريو الأول: استعادة السيادة الكاملة – الدولة الوطنية كقطب توازن جديد
في هذا السيناريو، تنجح سوريا بقيادة أحمد الشرع في إعادة بناء مؤسسات الدولة المركزية وبسط سلطتها على كامل الأراضي السورية، عبر مسار مزدوج من التسوية السياسية والإصلاح الداخلي.
تستعيد الحكومة السيطرة الإدارية والعسكرية، وتعيد هيكلة أجهزتها على أسس مهنية ووطنية، وتعمل على صياغة عقد اجتماعي جديد يوازن بين المركز والمناطق.

على الصعيد الخارجي، تعتمد دمشق سياسة انفتاح متوازن تبتعد عن المحاور الصلبة، فتحافظ على تحالفها الاستراتيجي مع روسيا كضامن عسكري وسياسي، مع توسيع علاقاتها الاقتصادية والدبلوماسية مع المحيط العربي، خصوصاً السعودية والإمارات ومصر والأردن، وتبني علاقات مع تركيا تقوم على المصالح المشتركة (اللاجئون، الحدود، الأمن المائي).
في الوقت ذاته، تنفتح على واشنطن وأوروبا عبر قنوات واقعية تهدف إلى رفع العقوبات واستعادة الاندماج الاقتصادي الإقليمي.

إن نجاح هذا السيناريو سيُنتج دولة وطنية مستقلة نسبياً قادرة على إدارة التوازنات بدل أن تكون رهينة لها، ويحوّل سوريا من "ساحة صراع" إلى "محور توازن" بين الشرق والغرب.
هذا ما تراه بعض مراكز الدراسات الأميركية والأوروبية – مثل Carnegie Middle East Center وRAND Corporation – بوصفه المخرج الأمثل طويل الأمد لاستقرار الشرق الأوسط دون كسر التوازنات القائمة.

السيناريو الثاني: استمرار تقسيم النفوذ – استقرار مؤقت على فوهة توازن هش
في هذا السيناريو، تبقى سوريا ساحة لتقاطع النفوذ الدولي والإقليمي، دون قدرة حقيقية للدولة المركزية على بسط سيادتها الكاملة.
تستمر خارطة السيطرة المتعددة كما هي تقريباً، في توازنٍ غير مستقر بين اللاعبين الرئيسيين:

المنطقة الغربية والوسطى: تحت سيطرة الحكومة المركزية المدعومة روسياً، مع نفوذ إيراني قائم عبر شبكات لوجستية وأمنية.
الشمال والشمال الشرقي: مناطق تحت تأثير تركي مباشر أو عبر فصائل محلية، إلى جانب حضور أمريكي في الشرق الغني بالنفط، حيث تدعم واشنطن **"قسد"** كورقة ضغط على دمشق وطهران وموسكو.
الجنوب والحدود: تحت مراقبة أردنية–إسرائيلية–أمريكية لضمان إبعاد القوى الإيرانية عن الجولان والمثلث الحدودي.

يُبقي هذا التوزع البلاد في حالة **"استقرار ما دون الدولة"** وهو استقرار يرضي القوى الكبرى مؤقتاً لكنه لا ينتج دولة ذات سيادة.
تستفيد كل قوة خارجية من **"نصيب نفوذها"** في سوريا، بينما تبقى الحكومة السورية الجديدة محدودة القدرة، تحاول إدارة هذا الواقع بدل تغييره.

هذا السيناريو يضمن هدوءً نسبياً، لكنه يؤجل أي تسوية حقيقية، ويحافظ على جذور الأزمة.
فهو يشبه **"هدنة استراتيجية"** أكثر منه سلاماً دائماً، حيث يبقى مستقبل سوريا مرهوناً بتبدل موازين القوى الإقليمية أو بتفاهمات كبرى لم تنضج بعد.

السيناريو الثالث: توازن متعدد الأقطاب – تفاعلات هشة بين القوى الكبرى
يمثل هذا السيناريو وسطاً بين السيادتين الكاملة والمجتزأة، ويقوم على توازن قلق بين القوى المؤثرة في الملف السوري، دون هيمنة لأي طرف.
هنا، تتبلور تفاهمات مرنة بين روسيا وتركيا وإيران – برعاية محدودة من واشنطن، تقوم على تقاسم النفوذ، وتجميد الصراع العسكري المباشر، وتفعيل مسارات سياسية واقتصادية محدودة.

لكن هذا **"التفاهم الثلاثي"** لا يقوم على انسجام، بل على تنافس مقيد:

فتركيا تنظر إلى إيران كمنافس استراتيجي يهدد مجالها الحيوي من العراق إلى المتوسط.
وإيران ترى الوجود التركي شمال سوريا اختراقاً لمجالها التقليدي ونقضاً لمشروعها الإقليمي.
أما روسيا، فتسعى للبقاء الطرف المهيمن على التوازن بينهما، لضمان استمرار حضورها العسكري والاقتصادي في سوريا.
الولايات المتحدة، وإن بدور أقل كثافة، تواصل استخدام أوراقها في الشرق السوري والعقوبات للحد من أي اندماج روسي أو إيراني كامل.

في هذا المشهد، تسعى الدولة السورية الجديدة إلى توظيف هذا التوازن لصالحها، عبر تعزيز موقعها كوسيط عقلاني بين القوى، واستثمار تناقضاتها لإعادة بناء الداخل، واستعادة القرار تدريجياً دون الدخول في مواجهة مباشرة مع أي محور.

يُعد هذا السيناريو، برأي دراسات مثل Atlantic Council وChatham House، الأكثر واقعية على المدى القريب، لأنه يعكس طبيعة البيئة الإقليمية بعد عقدٍ من الحرب: لا نصر حاسم، ولا هزيمة كاملة، بل إدارة طويلة للأزمة بتفاهمات مؤقتة.

8. الخلاصة: بين الممكن والدور

تتحرك سوريا اليوم على خيطٍ دقيق بين التاريخ والجغرافيا، بين إرادة استعادة الدولة وهيمنة المصالح الخارجية، في مشهدٍ يعكس صراع الشرق الأوسط مع نفسه قبل أن يعكس صراعه مع الآخرين.

إن الوصول إلى السيادة الكاملة ليس مسألة جغرافيا أو قوة عسكرية فحسب، بل قدرة على إعادة بناء الثقة الداخلية، وترميم العقد الاجتماعي، وإتقان فنّ الموازنة بين المحاور المتنافسة في بيئة إقليمية تتبدل بسرعة غير مسبوقة.

وفي المقابل، فإن استمرار حالة تقاسم النفوذ أو التوازن الهشّ قد يمنح البلاد هدوءاً مؤقتاً، لكنه لا ينهي الأزمة، بل يؤجل حسمها ويترك الباب مفتوحاً أمام دورات جديدة من التنافس.

ومع ذلك، فإن ما يميّز اللحظة الراهنة هو أن سوريا لم تعد مجرد ملفّ إقليمي يُدار من الخارج، بل عادت تدريجياً لتصبح فاعلاً محورياً في صياغة قواعد النظام الإقليمي الجديد.

فهي ليست ساحة تُقتسم، ولا جائزة تُمنح، بل مفتاحٌ لفهم توازن القوى في المشرق.

ومع بروز الدولة السورية الجديدة بقيادة أحمد الشرع، تتجه الأنظار إلى دمشق لا كعاصمة تبحث عن خلاص، بل كعاصمة تسعى لإعادة اكتشاف ذاتها ودورها، عبر رؤية عقلانية تؤمن بأن استعادة المكانة لا تتحقق بالشعارات بل بالقدرة على توظيف الموقع والتاريخ في مشروعٍ وطني جامع

في عالمٍ يتغير بسرعة، تبقى سوريا ـ رغم كل ما مرّ عليها **"أرض المفاتيح"**... من يمتلك رؤيتها، يمتلك مستقبل الشرق الأوسط.